Issue 6267 Thursday 7/2/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6267 الخميس 1 من جمادى الاخرة 1440 هـ 7 من شباط (فبراير) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

(الزمان) تنفرد بنشر فصول من أول كتاب يكشف إنتخابات الزمن الصعب (6)

أعضاء مجلس الحكم يفتقدون الدراية بالأنظمة الإنتخابية

فريد ايار
لندن

لقد تبين لي بعد ان اطلعت على الكثير من الوثائق واجريت العديد من الاستفسارات ان بعثة الأمم المتحدة اقنعت في ذلك الوقت مجلس الحكم لتبني النظام النسبي ولا سيما ان الكثيرين من اعضاء ذلك المجلس لم يكونوا على دراية كاملة بالأنظمة الأنتخابية ، كما ان الأمم المتحدة –وهذا هو الامر المهم- اختارت ابسط الأنظمة للتطبيق لأنها ستكون هي المشرفة على هذه العملية علما بانها تضمن دوماً نجاح خططها حتى قبل البدء بالتنفيذ.

يشير تقرير بالانكليزية بعنوان اسلوب تقديم الخيارات الأنتخابية ، وزعته بعثة الامم المتحدة العاملة مع مجلس المفوضين بأن النظام النسبي يستخدم بشكل عام القوائم ولكن النظام الذي جرى تبنيه لأنتخابات كانون الثاني 2005 يفرض وجود اسماء تراتبية داخل القائمة المغلقة كما يسمح للجماعات والهيئات تقديم قوائم مرشحين وليس فقط الأحزاب السياسية.

اما لماذا اعتبار العراق دائرة انتخابية، فأن البديل عن ذلك كان اعتماد المحافظات الـ18 كمناطق انتخابية ولكن غياب التعداد السكاني الموثوق به جعل تقسيم العراق الى 18 منطقة انتخابية أمراً غير قابل للتنفيذ ولا سيما ان هناك قضية خلافية (السكان النازحين او المرحلين من مناطقهم) في شمال العراق، مدينة كركوك والمشاكل الموجودة فيها، بالأضافة للتغييرات التي حصلت في مجال الحاق بعض الأقضية والنواحي بمحافظات اخرى. كل هذه الامور تعرّض الأنتخابات بغير صيغة الدائرة الواحدة الى مخاطر كبيرة قد تهدد نجاح العملية برمتها.

ورغم ان السيدة كارينا بيريللي اكدت مراراً ان الأمم المتحدة عندما استدعيت الى العراق لتكون الحكم في قضية الأنتخابات عرضت "بدائل" للنظام المتبع وليس "توصيات"، فإنّها تشيد بالنظام النسبي لأنه يتجنب اية زيادة او نقصان في تمثيل الجماعات والمكونات ولا يوجد أي حد قانوني يمنع أي كيان محلي من تمثيل نفسه كما يتجنب النظام اضاعة الاصوات لأنه يسمح بدمجها.

حكمة نيلسون مانديلا والنظام النسبي

يشير دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والأنتخابات ان نظم التمثيل النسبي Proportional Representation تعتبر من اكثر النظم اختياراً في كثير من الديمقراطيات الجديدة وتستخدم ما يزيد على 20ديمقراطية راسخة احدى صيغ هذا النظام التي يبلغ تعدادها 75 نظاماً.

تكمن مميزات التمثيل النسبي في أنّه يتجنب النتائج الشاذة التي تنجم عن نظم الأغلبية التعددية، كما انها تعمل على تيسير وجود هيئة تشريعية اكثر تمثيلاً بمعنى وجود كل الجماعات الهامة في برلمان الديمقراطيات الجديدة وخاصة التي تواجه انقسامات مجتمعية عميقة، كما يمثل شرطاً جوهرياً على المدى القريب لتعزيز الديمقراطية وقد يسفر الأخفاق في ضمان وجود الأقليات والأغلبيات في هذه الأنظمة السياسية الوحيدة من حدوث كوارث كبيرة.

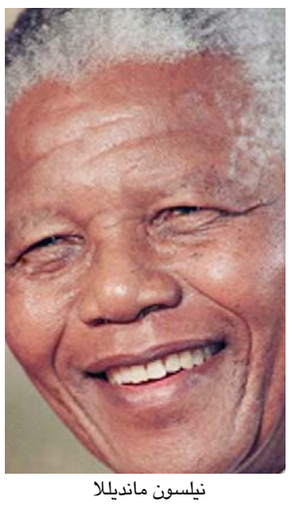

نيلسون مانديلا

وتحظى نظم التمثيل النسبي بالمديح بشكل عام بسبب اسلوبها فهي:

أ- تترجم بأمانة الأصوات في مقاعد يتم الفوز بها، وتبتعد عن النتائج غير المستقرة و"غير العادلة" التي تسفر عنها نظم الأغلبية التعددية وتتمكن الأحزاب الصغرى من الوصول إلى البرلمان بدون الحاجة لعدد كبير من الأصوات.

ب- تؤدي إلى تسهيل وصول أحزاب الأقلية إلى التمثيل. فإذا لم يكن الحد مرتفعاً لدرجة كبيرة، أو إذا لم يكن حجم الدائرة صغيراً بشكل غير عادي، سيفوز أي حزب سياسي، حتى مع نسبة مئوية قليلة من الدعم الأنتخابي، بالتمثيل في الهيئة التشريعية.

ج- تؤدي إلى تشجيع الأحزاب على تقديم قوائم من المرشحين تتميز بالشمولية والتنوع الأجتماعي. وتؤدي الحوافز في ظل نظم قائمة التمثيل النسبي إلى زيادة التصويت القومي، بغض النظر عن هذه الأصوات ومن أين تأتي. إن كل صوت، حتى من منطقة ضعيفة انتخابياً، يتجه نحو زيادة حصة أخرى، ومن ثم الفوز بمقعد آخر.

د- تتيح هذه النظم امكانيات أكبر لأنتخاب ممثلي الأقليات والمجموعات الثقافية. وكما هو الحال عادة، عندما يتضافر السلوك الأنتخابي مع ثقافة المجتمع أو الأنقسامات الأجتماعية، يمكن أن تساعد نظم قائمة التمثيل النسبي على ضمان اشتمال البرلمان على أعضاء من جماعات الأغلبية والأقلية. ويرجع ذلك لأن هذه النظم تعمل على تشجيع الأحزاب على إعداد قوائم متوازية من المرشحين تلبي مصالح كافة الناخبين.

هـ- تتيح هذه النظم انتخاب المرأة. وتعتبر نظم التمثيل النسبي بصورة عامة، أكثر وداً تجاه انتخاب النساء من نظم الأغلبية التعددية. ونجد أن الأحزاب، تستطيع من حيث الجوهر، استخدام القوائم للترويج لأنتخاب النساء اللواتي يعملن في مجال السياسية، وتوفير الفرص للناخبين على التصويت في مجال اهتماماتهم الأخرى. ونجد أن الدوائر المنفردة العضوية تعمل على تشجيع الأحزاب على تقديم مرشح "مقبول على نطاق واسع"، وقد يكون هذا المرشح امرأة.

و- تحد هذه النظم من تنامي "الإقطاعيات الاقليمية". ونظراً لأن نظم التمثيل النسبي تكافئ أحزاب الأقلية بأقلية من الأصوات، فمن الأقل ترجيحاً أن تؤدي هذه النظم الى حالة يتمكن فيها حزب منفرد من الأستيلاء على كافة مقاعد منطقة أو دائرة معينة.

ز- تؤدي هذه النظم إلى زيادة فعالية الحكومة. وهناك جدل دائر فيما يتعلق بالديمقراطيات الراسخة، بأن الحكومات التي يجري انتخابها بأساليب التمثيل النسبي، تتسم بفعالية أكبر من الحكومات التي يتم انتخابها عن طريق نظام "الفائز الاول". اما الأنتقادات الموجهة لنظم التمثيل النسبي فتتركز حول قضيتين هامتين الأولى ميل هذه النظم للترويج لحكومات ائتلافية رغم ما فيها من نواقص، والثانية فشل بعض هذه النظم في توفير رابطة جغرافية قوية بين عضو البرلمان وناخبيه. وتشير الحجج التي تطرح عادة ضد نظم التمثيل النسبي الى أنها تؤدي إلى ما يلي:

أ- يؤدي تشكيل حكومات ائتلافية إلى مشكلات تشريعية خانقة، ومن ثم انعدام القدرة على تنفيذ سياسات متماسكة في فترات تكون فيها الاحتياجات ملحة. وتوجد، على وجه الخصوص، مخاطر شديدة خلال الفترة التالية لمرحلة الانتقال مباشرة، عندما تضع الحكومات الجديدة توقعات ضخمة على عاتقها. وتتعرض عملية اتخاذ القرارات السريعة الحازمة، للتأخير عن طريق مجالس الوزراء الأئتلافية وحكومات الوحدة الوطنية التي تقسمها الاجنحة المختلفة.

ب- تعرقل الانقسامات استقرار النظام الحزبي. تعكس نظم التمثيل النسبي النظام الحزبي القائم، وتسهل من عملية تفتيته وانقسامه. وقد تتيح هذه التعددية الأستقطابية لأحزاب الأقلية الصغيرة، في أن تملي رغباتها على الأحزاب الكبيرة في المفاوضات الأئتلافية. وتعد شمولية نظم التمثيل النسبي بهذا الصدد من نقائض النظام. ففي إسرائيل، على سبيل المثال، تتسم الأحزاب الدينية المتطرفة عادة بقدرتها على الحسم بالنسبة لتشكيل الحكومة، في حين ظلت إيطاليا تعاني مدة 50عاماً من التحولات غير المستقرة للحكومات الأئتلافية.

ج- خلق قاعدة للأحزاب المتطرفة. يوجه النقد عادة الى نظم التمثيل النسبي من زاوية إتاحتها المجال للأحزاب المتطرفة سواء أكانت يسارية ام يمينية، للتأثير في البرلمان. ويوجد جدل يشير الى ان سبب انهيار جمهورية فايمار في المانيا يعود جزئياً إلى توفير نظم التمثيل النسبي موطئ قدم للجماعات المتطرفة.

د- تشكيل إئتلافات حاكمة لا تمتلك أرضية مشتركة –سواء من زاوية سياساتها أم قاعدة تأييدها. وكثيراً ما تتعارض "إئتلافات التوافق" هذه مع "تحالفات الألتزام" الأقوى التي تفرزها النظم الأخرى (نظام التصويت البديل على سبيل المثال)، التي تميل الأحزاب فيها الى الأعتماد بصورة متبادلة على أصوات أنصار الأحزاب الأخرى من اجل انتخابها.

هـ- عدم القدرة على وضع أي حزب خارج السلطة. يصعب في ظل نظم التمثيل النسبي، التخلص من حزب كبير ووضعه خارج السلطة. وعندما تكون الحكومات ائتلافية، غالباً ما نجد بعض الأحزاب في الحكومة، رغم أدائها الضعيف من فترة لأخرى.

و- إضعاف الرابطة بين أعضاء البرلمان وناخبيهم. ان استخدام قائمة تمثيل نسبي بسيطة، وتخصيص المقاعد عبر دائرة وطنية كبيرة، كما هو الحال في ناميبيا أو إسرائيل، يعرض النظام للنقد من زاوية تدميره للرابطة القائمة بين الناخبين وأعضاء البرلمان. فلا يمتلك الناخبون قدرة على تحديد هوية من سيمثلهم، ولا يظهر ممثل محدد لبلدتهم أو منطقتهم أو قريتهم، ولا يمتلكون القدرة على رفض أي فرد إذا ما أساء استخدام منصبه. ويتعرض هذا الجانب للنقد. على نحو خاص، في علاقة ذلك ببعض البلدان النامية التي تعتمد على قواعد دينية، حيث يصبح تحديد الناخبين بمناطقهم السكنية أقوى في كثير من الأحيان في علاقتهم بأي حزب سياسي.

ز- تتعرض قائمة التمثيل النسبي الوطنية المغلقة للنقد من زاوية اخرى، في انها تضع الكثير من السلطات في يد الأحزاب، او تحت سيطرة أحد الأحزاب الكبيرة. ويعتمد موقع المرشح في القائمة الحزبية، ومن ثم احتمالات نجاحه، على تأييد قادة الأحزاب، الذين تحتل علاقتهم بالناخبين الأهمية الثانية.

ح- وعلاوة على ذلك، يفترض استخدام نظام التمثيل النسبي نوعاً من البنية الحزبية المعروفة، طالما ان الناخبين، كما هو متوقع، سيدلون بأصواتهم للأحزاب وليس للأفراد أو مجموعات الأفراد. ويجعل هذا من تنفيذ قائمة التمثيل النسبي أمراً عسيراً، على نحو خاص، في المجتمعات التي لا تضم احزاباً او تشتمل على هياكل حزبية وليدة وناشئة.

ط- رغم افاضتنا بالحديث عن النظام النسبي واسباب اعتماده في انتخابات كانون الثاني 2005في العراق لا بد لنا من ان نورد في نهاية هذا الفصل الحكمة التي تمتع بها المناضل نيلسون مانديلا للحفاظ على جنوب افريقيا وابعادها عن الفوضى والحقد.

شكلت انتخابات الجمعية الوطنية البرلمانية والأقليمية التي انعقدت في جنوب افريقيا عام 1994علامة بارزة على تحول مضطرب من الحكم المتسلط الى ديمقراطية التعددية الحزبية في جنوب افريقيا بصورة عامة.

قناة العربية تنقل تصريحات عن رئيس المفوضية العليا للانتخابات

كان من السهولة للقوة الساحقة لحركة التحرير بقيادة الزعيم الوطني نيلسون مانديلا ان تفوز بانتخابات الجمعية الوطنية في ظل أي نظام انتخابي وكان حزبه" المؤتمر الوطني الافريقي "هو القوة المحركة لأختيار النظام، الا ان مانديلا بحسه الوطني اختار نظام قائمة التمثيل النسبي كجزء لا يتجزأ من الآليات في السلطة بالدستور الجديد وكان ذلك الأمر حاسماً لخلق مناخ من المصالحة ما شجع كثيراً على تقليص العنف السياسي وجعل جنوب افريقيا في مرحلة ما بعد (الابارتهيد –أي التمييز العنصري) منارة للأمل والأستقرار لباقي افريقيا التي تعاني من الأضطرابات.

والحقيقة لم يكن هناك عند اطلاق سراح نيلسون مانديلا عام 1990سبباً للأعتقاد بأن جنوب افريقيا سوف تتبنى نظام التمثيل النسبي ، فبرلمان البيض كان ينتخب عن طريق نظام "الفائز الاول"والتوقعات كانت تشير الى ان هذا النظام سيطبقه المؤتمر الوطني الافريقي لأن هذا الحزب سيحصل على ما بين 70–80 بالمئة من مقاعد الجمعية الوطنية وعلى حساب الأقلية البيضاء خاصة.

ولكن المؤتمر الوطني الأفريقي لم يتبع هذا المجرى لأنه ادرك ان التفاوت في هذا النظام الأنتخابي "الفائز يحصل على كل شيء" سوف يثير عدم الأستقرار بدرجة كبيرة على المدى البعيد بالنسبة لمصالح الأقلية والأغلبية، اما "قائمة التمثيل النسبي" فإنّها تتجنب التناقض الأساسي بشأن ضرورة رسم حدود الدوائر وعلاوة على ذلك كانت الروح السائدة تتمثل عبر المشاركة في السلطة التنفيذية وهو الأمر الذي كان يعتبره المؤتمر الوطني الأفريقي والقوميون عقيدة اساسية بالنسبة للدستور المؤقت وتدعم جميع الأحزاب استخدام اسلوب التمثيل النسبي على الرغم من وجود اختلافات حول الصيغة التي يتم استخدامها.

كان الاثر في اختيار النظام الانتخابي ايجابياً على تشكيل البرلمان وفقاً لخطوط التنوع العرقي والجنس، فقد شارك في الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا، والتي بدأت رسمياً في أيار 1994ما يزيد عن 80ع ضواً سابقاً في برلمان البيض فقط، وهنا كانت نهاية التشابه بين القديم والجديد. وفي تناقض واضح لتاريخ جنوب أفريقيا المضطرب، جلس السود مع البيض، والشيوعيون مع المحافظين، والزولو مع الخوسا، والمسلمون مع المسيحيين. وبصورة واضحة، كان تنوع الجمعية الوطنية نتيجة لأستخدام قائمة التمثيل النسبي. وقد اتاحت قائمة المرشحين القوميين، غير المتغير للأحزاب، تقديم جماعات متنوعة عرقياً من المرشحين. وهذا الأمر، كما كان يتوقع، يمثل دعوة واسعة وعريضة. فكانت الجمعية الوطنية تضم 52 بالمئة من السود و32 بالمئة من البيض (المتحدثين بالإنجليزية واللغات الأفريقية)، و8 بالمئة من الهنود، و7 بالمئة من الملونين. وكانت المرأة تشكل 25 بالمئة من إجمالي عضوية البرلمان. وساد اعتقاد في جنوب أفريقيا أنه في حال استخدام نظام "الفائز الأول" سيكون عدد النساء والهنود والبيض أقل، وسيزداد عدد السود والرجال في عضوية البرلمان.

وهكذا استطاع نيلسون مانديلا بحكمته وفطنته ان يقي بلده من الاضطرابات والقتل والفوضى وجعله، بحكمته، منارة للديمقراطية وفي وقت قياسي.

كيف حدد موعد الأنتخابات في 30 كانون الثاني 2005

في النصف الاول من شهر تشرين الثاني –نوفمبر /2004 تمت، وبشكل هامشي، في مجلس المفوضين مناقشة موضوع تحديد يوم الأنتخابات الذي لا يفترض ان يكون بعد 31/ كانون الثاني –يناير / 2005وفقاً لقانون ادارة الدولة للمرحلة الأنتقالية، وكان المجلس يتطرق الى هذا الامر، الذي لم يكن مدرجاً على جدول الأعمال، ولكن سرعان ما يضيع بين المواضيع الأدارية العديدة وغير المهمة، والتي كانت الأدارة الانتخابية "تغرق" بها مجلس المفوضين .

في احدى الجلسات القليلة للمجلس والتي حضرها العضو الدولي كارلوس فلانزويلا قال مخاطباً الأعضاء عليكم تحديد يوم الأنتخابات فقد حان الوقت الآن لفعل ذلك.. لم يستغرق هذا القول سوى ثوان معدودة عاد المجلس بعدها للغرق في فيضان من القضايا الأدارية التي لم تكن لها نهاية علما بأن الأدارة الأنتخابية لم تكن تعمل ملخصا لكل قضية حرصاً على وقت المجلس بل كانت تكوم الاوراق امام المفوضين طالبة اصدار القرارات بشأنها.في احد تلك الأيام كنت اتحدث مع بعض الزملاء من القضاة والمحامين الساكنين معي في فندق الرشيد واذ بأحدهم يقول لي عليكم اخذ الحيطة والحذر من تعيين موعد الأنتخابات في 2005/1/31 وعندما سألته عن السبب قال ان ذلك اليوم يصادف مناسبة دينية وزيارة لمراقد مقدسة.بقيت هذه الملاحظة في ذهني وفي احدى الجلسات الماراثونية بتاريخ 8/تشرين الثاني- نوفمبر 2004حيث اجتمع المجلس عدة مرات في ذلك اليوم عرضت موضوع تحديد يوم اجراء الأنتخابات حيث سيضع هذا الامر حداً للتصريحات الكثيرة التي تصدر عن بعض السياسيين والأحزاب والتجمعات الحزبية المطالبة بتأجيل الأنتخابات وكذلك بعض المسؤولين الذين اعتقدوا انه يمكنهم، كونهم مسؤولين رسميين، تحديد اليوم الذي يرونه مناسباً للأنتخابات، غير مدركين ان هذا الأمر محدد في قانون ادارة الدولة للمرحلة الأنتقالية وهو ايضاً من مسؤولية مجلس المفوضين فقط.

زيارة مراقد مقدسة

وفي ذلك الوقت واثناء الأجتماعات التي كان يعقدها مجلس المفوضين ذكرت لعدد من اعضاء المجلس، ونقلاً عن زميلي القاضي، ان يوم 31/ كانون الثاني –يناير /2005 غير صالح لأنّه يصادف ذكرى مناسبة دينية وهناك زيارات لمراقد مقدسة ما يجعل ذلك اليوم صعباً لأجراء الأنتخابات. وبعد مناقشات حول هذا الامر افتى بعض اعضاء المجلس ان الوقت لم يحن بعد لتحديد اليوم ولدينا وقت كاف خلال الأسابيع القادمة وسيعلن في الوقت المناسب.. وهكذا اغلق الموضوع حتى اشعار اخر.

لم استطع حقيقة تفسير " الوقت المناسب لأعلان يوم الانتخابات " وكأن في الامر سر من الأسرار، بعدها وفي 20/ تشرين الثاني –نوفمبر /2004 تمتعت باجازة خارج العراق حيث قصدت لبنان لحضور اجتماع المنظمات العربية العاملة في قطاع الاعلام والأتصالات بدعوة من جامعة الدول العربية ونزلت في فندق البريستول ببيروت قرب منطقة الحمرا المشهورة انتظاراً لبدء الأجتماع يوم 22/ تشرين الثاني –نوفمبر /2004.

في تلك الايام كانت حمى تأجيل الأنتخابات لمدة ستة اشهر تتصاعد من الأحزاب السياسية المعارضة للوضع برمته، او من تلك التي ساندت بقوة اسقاط النظام السابق ومنها الحزبان الكرديان الكبيران واحزاب سياسية اخرى معروفة وكل من هذه الاحزاب والتنظيمات لها حساباتها الخاصة في تأجيل الأنتخابات. اصدرت تلك الاحزاب والهيأت التي اجتمعت في بيت السياسي العراقي الدكتور عدنان الباجه جي بياناً طالبت فيه بتأجيل الأنتخابات ستة اشهر نتيجة الاوضاع السائدة بعد صدور البيان جرى الأتصال بنا من قبل اجهزة اعلامية عديدة، فأكدنا في تصريحات ادلينا بها ان الأنتخابات ستجري في العراق قبل 31/ كانون الثاني –يناير / 2005وفقاً لقانون ادارة الدولة للمرحلة الأنتقالية وان مفوضية الأنتخابات تحترم رأي جميع الأحزاب السياسية ولكنها ملتزمة بالقانون وهي الوحيدة التي تقرر يوم الانتخابات. وبهذه التصريحات قطعنا دابر تلك التحركات التي كانت، باعتقادنا، تصرفات تكتيكية سياسية يومية اذ ان تلك الأحزاب كانت بدورها تعلم جيدا ان القوانين النافذة في ذلك الوقت لا تسمح بأية عملية تأجيل كما ان المرجعية الشيعية في النجف الأشرف والولايات المتحدة الأمريكية لا توفقان ايضاً على التلاعب بمواعيد اجراء الأنتخابات .

بتاريخ 21/ تشرين الثاني –نوفمبر / 2004 اتصلت بي نائبتي في المجلس بحدود الساعة الثانية عشرة ظهراً لأبلاغي بالقرارات التي اتخذت في جلسة ذلك اليوم والتي انعقدت بالمقر المؤقت للمفوضية في قصر المؤتمرات واشارت الى ان المجلس حدد يوم 30/ كانون الثاني –يناير / 2005موعداً لأجراء الأنتخابات. اثار توقيت اتخاذ هذا القرار لدي الكثير من التساؤلات، ففي الوقت الذي قيل لي قبل يومين ان لدينا فترة اسابيع للبحث في تحديد الموعد، يتم اتخاذ القرار اثناء غياب ثلاثة مفوضين وانا منهم دون الاستئناس برأيهم الشخصي هاتفياً على الأقل وطبقاً لقرارات اتخذت سابقاً بهذا الصدد. لم اجد بداً من الانصياع لهذا القرار والبدء باتخاذ الأجراءات اللازمة من بيروت لأعلان تحديد يوم الأنتخابات على نطاق واسع كوني الناطق الأعلامي للمفوضية وهذا الامر يعتبر من صلب العمل الذي اقوم به.

ورغم ان ذلك اليوم كانت العطلة الأسبوعية في بيروت (يوم الاحد) فقد اتصلت بمكتب وكالة الصحافة الفرنسية الا ان المسؤولة في ذلك اليوم لم تقدر "اهمية وعالمية" مثل هذا الخبر الذي نملكه" فماطلت بغباء في قبوله ، فاتصلت بوكالة رويترز وصدف ان كان المحرر المسؤول يعرف موقعي في المفوضية واعرفه جيداً اثناء عملي كأمين عام لأتحاد وكالات الأنباء العربية في بيروت طوال عقود فرحب بنشر الخبر بسرعة وشكرني عليه وهكذا حصلت رويترز على اهم خبر عالمي في ذلك اليوم الذي يفتقر دوماً الى الاخبار المهمة..

ديمقراطية ولا ديمقراطيون

يوجد للديمقراطية تجاربها، لكنها ايمان وتفكير، قبل ان تكون شعارا، فالشعار شيء، والايمان بالشعار شيء، وتحويل الايمان لعمل مرحلة اخرى وشيء اخر. كل فكر جديدا كان ام عريقا يقابل الموروث والعرف الاقدم والاقرب لنفوس الناس، يواجه بالرد وعدم التقبل، فأن فرض الفكر الجديد نفسه دون ايمان من الجمهور، ارتبك قسم و صانع اخرون!. بمراجعات مختصرة للمستقر في الاذهان الشرق اوسطية، نجد ان حركات سياسية يصعب احصاء عديدها، قد اتخذت من بطش السلطة الاحادية بابا للوجود ومنافسا على الحكم، فدونت في ذم النظام الذي تقارعه الوف الصحائف، و مدت معها اراض لقبور شهدائها الثوريين، لكنها نسيت او فاتها انها لم تنمِ الديمقراطية وتشرح مضامينها، وقصرت الفهم على الانتخاب و التصويت و الرضى بالنتائج! اقول: ان الصندوق و الصوت الذي به، هي الية من اليات الديمقراطية فيما يخص باب الحكم عبر الانتخاب، ونجافي الفهم لو قلنا ان تلك هي الديمقراطية ولا زيادة! فلو اننا دفعنا مجاميع مقهورة لا تعرف حقها وواجبها، ولا انتماءها، ولا متاحا لها التعلم و العمل و السفر و السكن وحرية المعتقد و القبول بالاخر، ثم وضعنا الصندوق لها وطالبناها بالتصويت، فأن النتائج لن تكون بأفضل من ممارسة الدكتاتوريات للتصويت بحجة انها تراجع ذاتها! اغلب الممارسات الحكمية في الشرق الاوسط، تترنح بين البديل الاسلامي و الموجود الليبرالي، فأن خافت السمعة التي تربط بين الارهاب و الاسلام السياسي راحت تدافع عن وجودها لتدخل في حقل المشكوك فيه لحين اثبات عكس الظاهر عرضا، وان هي ارادت تقليد الغرب، لبست مسوح الليبراليين وقالت قولهم لكنها تتأخر عنهم حينما تعلم ان لليبرالية مخالب تعض ان لم تفهم بشكل صحيح. كلا الفريقين، المتخذ من الاسلام نظرية حكم و المبتعدين عن النظرية المنحولة للاسلام، لم يتدبرا النص بمضمونه، فالشورى مثلا ليست الديمقراطية، وعقد الخلافة بين الرعية و الحاكم معلق على شرط فاسخ، ينهي العقد اذا اضر الحاكم بمصالح الامة، لكن الفكرة صعب ان تستقيم بلا قواعد جماهيرية واعية لما تختار ولم. على ذلك وبسببه تنوعت ممارسات الحكم و تنوعت اشكاله في منطقتنا، فثمة جمهوريات وسلطنة و امارات و ممالك، بعض منها اسلامي الشعب بغالبه علماني بسلطته، وبعض منها اسلامي السلطة بمعالجة قومية او تخفيف من المظاهر المتخيلة عن الاسلام ضمن الوجه الذي سلكه راديكاليوه قبلا و حاضرا، حتى استقر القبول العام على نظام يزاوج بين افضل التعاليم السماوية والقبول المجتمعي، ولا احسب القارئ بحاجة للتذكير بالنزاع الكنسي ودعاة القومية الاوربية و لا بالثورات ضد الخلافة الاسلامية، فتلك الفصول التاريخية تختصرها جملة: ان دماء و مصالح عباد الله، اكرم عند الله من ان تضيع لصالح اطماع فئة. الديمقراطية لا تنافي الاسلام ولا المسيحية و لا اليهودية، حتى وان لم تذكر بشكل صريح في ايات تلك الكتب، لكن استحواذ الفريق الذي يسيس الدين لخدمة منهجه جعله يرد على المنافسين بأنهم يدعون لما لم يدعو الله له! كل المجتمع الانساني يتفق على ان رعاية مصالح الناس هي عمل صالح، يثاب عليه الفاعل، الم يقل الله تعالىً على لسان نبيه" فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا و لا يشرك بعبادة ربه احدا"؟ فأن كان كثير من المتكلمين بالحق الالهي لا يرون من النص الا عزيمة لخدمة المصالح بآلية الانتخاب للفوز ثم لا يُفعّل النص فذلك قصورهم لا قصور النص، مثلما لا يرى دعاة الديمقراطية من المنافسة الا تغليب ممارسة الانتخاب وادعاء ابداعها لهم دون تعليم الناس و جعلهم يفهمون من الديمقراطية ما قبل الصندوق و ما بعده، فذلك عيبهم لا عيب الفكرة.

□ سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

فاضل ميراني
اربيل

وما بعد الرافدين

دائما ما أردد بداخلي مقولة قراتها تقول: عندما يكون التلميذ على اهبة الاستعداد يظهر المعلموانا منذ ايّام نفسي تحدثني وانا أحدث غيري واسال واستفهم عن ملتقى جمع علماء وخبراء وقادة الفكر والثقافة والسياسة ليس من العراق فحسب ، بل من اقطاب العالم اجمع لم يأتن الرد الشافي ، ومثلما سرب لي بعض الزملاء لن يأتيني أشرقت شمس بغداد بأشعتها الراقصة وبطول الأفق الملون وهي تجمع اسماء لامعة ، وقادة وعلماء فكر وأقطاب السياسة الإقليمية المتنازعة تحت قبة واحدة في ملتقى الرافدين الجديد العهد كطرح واسم ولقاء ملتقى حمل أفكارا تحمل سخاء حقيقيا للمستقبل يكمن في عطاء كل شي للحاضر لكنه مبهم إلينا فما هو ملتقى الرافدين؟ وما الذي يميزه عن غيره من المراكز الاستراتيجية والسياسية والثقافية التي تحفل بها بغداد ومدن العراق الاخرى؟ بغداد وهي تعيش سلسلة من الدروب المتداخلة والمتناحرة والطرق الملتوية جمعت اقطاب الخلاف السياسي الداخلي والاقليمي والخارجي في ملتقى الرافدين ، بل واعطت مساحة واسعة من الحرية لطرح الرأي والراي الاخرظاهرة صحية يراها الكثيرون ونفسي تحدثني غير ذلك أموال طائلة صرفت على مدى ايّام أهل العراق أولى بها من حل نزاعات إقليمية أفضل استثمار كان ان نكرس الجهود لحل أزمة نحو مليوني نازح هم أولى من غيرهم بهذا العطاء

أقول من ينظر الى الخارج يحلم ، ومن ينظر الى الداخل يستيقظ

ولا اعلم متى يحين موعد الاستيقاظ!

نغم التميمي
بغداد

الفساد..دولة الجبناء

هيمن الفساد على كثير من مفاصل الدولة، ومجرد تشكيل مجلس لمكافحته، هو إعتراف أن هناك إرادة سياسية تحرك أذرعه، وقوى خرجت بالضجيج معترضة كالذباب من عش كسرت بابه.. وإن الهيئات الرقابية اصدرت شهادة وفاتها، بعد أن أزكمت الأنوف بنتانة روائحها، ولا حل سوى دفنها!هنالك منتفعون من الفساد، لا يروق لهم تشديد خطوات محاربته وتفعيل الدور الرقابي، وهناك متضرر أكبر هما الدولة والمواطن. الفساد دولة تملك المال والنفوذ والسلاح والمخدرات، والقدرة على إيقاف عمل الهيئات الرقابية، ناهيك عن تعدد الجهات الرقابية وتقاطعها سياسياً، فتباعدت الهيئات التحقيقية، وخضعت للضغوط والإبتزاز والمساومة، نتيجة محاصصتها بين القوى، وحماية بعض الأحزاب لشخصياتها المتهمة بالفساد.إتخذت أحزاب أخرى من السلطة التنفيذية مرتعا لدعم نشاطاتها وتفرعنت قواها فوق القانون، وسعت لاشراك شخصيات منها للتحكم بتلك الهيئات، وصولاً الى اللجان التحقيقية البرلمانية ولا سيما لجنة النزاهة الحالية، وما يزال الصراع على رئاستها مستمرا! تعطيل إختيار اللجان الآخرى لتقسيمها حزبياً، وأخذ الحزب للجنة وزارته، والوزير السابق في اللجنة التي تخص موقع عمله السابق، للتستر على ملفاته..وهلم جرا! محاربة الفساد خطوات شجاعة حققها قادة في دول عدة، عندما دعموا الجهات الرقابية، وفعّلوا عملها بإختصار بيروقراطية الإدارة، وتشريع قوانين تتيح لها حيزا من الصلاحية، وتحميها من الضغوطات الحزبية، وتشكيل مجلس أعلى لمكافحة الفساد، بمثابة أية حالة طارئة تحدث داخل مؤسسة ما، وبذلك تشكل لها لجنة من إختصاصات مختلفة لتسريع آليات العمل والمعالجة. كذلك جمع هذا المجلس إختصاصات وهيئات لتنسيق عملها، وتعجيل التخلص من مرض نهش جسد الدولة، وهذا لا يعني إلغاء تلك الهيئات في الوقت الحاضر، ولا تتدخل في عمل السلطة الرقابية ومنها البرلمانية. المجلس الأعلى لمكافحة الفساد، صيغة في غاية الأهمية والضرورة المرحلية، لكنه يحتاج للتفاعل والتعامل الشفاف والإيجابي، من القوى السياسية والجهات التنفيذية والتشريعية، وسيكون بمواجهتين أحدهما علنية بذريعة وجود هيئات رقابية عدة، وأخرى سرية ستعمل عليها القوى السياسية بتحريك جيوشها الإلكترونية، وبرامج تلفزيونية لتشويه الخطوات لحماية مفاسدها.الفاسدون هاربون جبناء سيتساقطون كلعبة الدومينو.. وسيحاولون قدر الإمكان تعويق أيّ عمل من شأنه الإطاحة برؤوس كبيرة وكثيرة، وذيول أكثر.سبق وأن طُرقت فكرة تشكيل هذا المجلس في حكومة السيد العبادي، وفي وقتها طلب الإستعانة بخبراء من الخارج، وهذا إعتراف بأن الهيئات الرقابية بواقعها غير فاعلة، وتحت تأثير السلطة التنفيذية وأحياناً من جهات برلمانية، وكل هذا لحسابات حزبية، وتشكيل هكذا مجلس لا يلغي تلك الهيئات التي تكاد تفقد إستقلالها، بل يعطي شهادة وفاة لميت من سنوات، ويأذن بمراسيم الدفن، وكل هذه الإجراءات تشير على أن الفساد دولة، ولكن الفاسدين جبناء لا يستطيعون المواجهة.

واثق الجابري
بغداد